علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

سيحافظ أبناء الوطن الوحدويون على منجز الوحدة في حدقات أعينهم

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2011م

معاهدة صداقة وحماية بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والاتحاد الفيدرالي لامارات الجنوب العربية ، ١١ فبراير ١٩٥٩

المادة الأولى

المادة الثانية

المادة الثالثة

المادة الرابعة

المادة الخامسة

المادة السادسة

المادة السابعة

المادة الثامنة

المادة التاسعة

بموافقة الاتحاد لمساعدة الاتحاد .

المادة الخامسة :

١- سوف يقبل الاتحاد ويعمل على إنجاز أي نصيحة تقدم من قبل المملكة المتحدة بشأن أي قضية متعلقة بسياسة الاتحاد .
٢ - سوف يقدم الاتحاد إلى المملكة المتحدة نسخا من الوثائق المتعلقة بإجراءات الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية للاتحاد كما ستطلبه المملكة المتحدة من وقت إلى آخر .

المادة السادسة :

١- إن أية ولاية ليست ضمن الاتحاد حتى تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة الحاضرة لن يسمح لها بالدخول في الاتحاد دون موافقة المملكة المتحدة أولا على ذلك .
٢ . عند دخول أية ولاية في الاتحاد طبقا لشروط دستور الاتحاد ولهذه المادة ستعتبر أن المملكة المتحدة والاتحاد هذه المعاهدة الخاصة منطبقة على تلك الولاية كجزء من الاتحاد .

المادة السابعة :

طالما أن جميع المعاهدات والارتباطات والاتفاقيات الأخرى التي أبرمت من قبل بين المملكة المتحدة وحكام الولايات المشكلة للاتحاد غير متناقضة مع المعاهدة الحاضرة، فإن تلك المعاهدات والاتفاقيات والارتباطات الأخرى ستستمر سارية المفعول .

المادة الثامنة :

لأجل أغراض المعاهدة الحاضرة سوف تكون المراسلة بين المملكة المتحدة والاتحاد عن طريق الشخص الذي يشغل وظيفة الحاكم والقائد العام لمحمية عدن أو من ينوب عنه .

المادة التاسعة :

سوف يسري مفعول المعاهدة الحاضرة عند التوقيع عليها ويمكن إعادة النظر فيها في أي وقت بالاتفاق المتبادل بين الموقعين عليها . وإشهادا على ذلك فقد وقع المذكورون أدناه على المعاهدة الحاضرة بصفتهم الأشخاص المفوضين من قبل الأطراف المتعاقدين .
حررت هذه المعاهدة من نسختين باللغة الإنجليزية .

ملحق للمعاهدة :

الفصل الأول :

سوف تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات التي تراها في أي وقت ضرورية أو مرغوبا فيها للدفاع والأمن الداخلي للاتحاد.

الفصل الثاني :

1 . سيحتفظ الاتحاد بجيش اتحادي، وسيتخذ تلك الخطوات التي يراها ضرورية لصيانته ليكون في حالة من الكفاءة واستنادا إلى الالتزامات التي تعهدت بها المملكة المتحدة بخصوص الدفاع عن الاتحاد والمصلحة المشتركة للمملكة المتحدة والاتحاد في تقديم الدفاع المتبادل سوف يهيئ الاتحاد بناء على طلب المملكة المتحدة ذلك القسم من الجيش الاتحادي الذي تطلبه المملكة المتحدة للخدمة خارج الاتحاد تحت إشراف ضابط من قوات صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة كما تختار المملكة المتحدة.

2 . إن الضابط الذي سيكون قائدا لجيش الاتحاد سوف يعين من قبل الاتحاد بموافقة المملكة المتحدة.

الفصل الثالث :

سوف يحتفظ الاتحاد بحرس وطني لفرض صيانة الأمن الداخلي وحيث يكون ضروريا للمساعدة في الدفاع عن الحدود. وسيتخذ الاتحاد تلك الخطوات التي يراها ضرورية لصيانته ليكون في حالة من الكفاءة. وبناء على طلب الحاكم العام سيهيئ الاتحاد ذلك القسم من الحرس الوطني الذي يطلبه الحاكم العام للخدمة تحت إشرافه في ذلك القسم من محمية عدن خارج الاتحاد.

الفصل الرابع :

بناء على التزامات المملكة المتحدة بمقتضى المادة الرابعة من معاهدة الصداقة والحماية بأن تقدم المساعدة المالية والفنية بخصوص تأسيس وصيانة جيش الاتحاد وحرس وطني للاتحاد سوف تقدم المملكة المتحدة مايقرر بمقتضى تلك المادة.

(أ) الموظفين للمساعدة في توظيف وإدارة وتدريب جيش الاتحاد والحرس الوطني.

(ب) التسهيلات وتشمل الدراسة العسكرية في الخارج لتدريب أفراد جيش الاتحاد والحرس الوطني.

(ج) النصيحة والمساعدة من الخبراء في الأمور الحربية والفنية.

(د) المساعدة في التزويد بالمعدات لجيش الاتحاد والحرس الوطني.

(هـ) الانتفاع بالتسهيلات الموجودة بمحطة مستعمرة عدن.

الفصل الخامس :

1 . سوف يسمح الاتحاد لقوات صاحبة الجلالة أو إلى قوات أخرى، تعتبرها المملكة المتحدة صديقة أن تتمركز في الاتحاد وأن تتحرك بحرية داخله وإليه ومنه مع معداتها ومخزوناتها وأن تحلق طائراتها في سماء الاتحاد وأن تقوم بأية عمليات أخرى، كما تدعو الضرورة. وسوف يمنح الاتحاد لأي قوات تكون في الاتحاد كل التسهيلات طبقا لهذا الفصل وسيتخذ خطوات أخرى لمساعدتها كما تدعو الضرورة.

2 . ما عدا ما هو متفق عليه بين المملكة المتحدة والاتحاد فأية قضية خاصة أو قضية غير ذي صبغة شرعية بخصوص جميع الإجراءات ضد أفراد تلك القوات والموظفين المذكورين في فقرة (أ) من الفصل الرابع في هذا الملحق.

سوف تمارس هذه الأمور بواسطة محاكم وسلطات مؤسسة أو معترف بها من قبل المملكة المتحدة لهذا الغرض، وسوف تتخذ المملكة المتحدة تلك الخطوات الضرورية والعملية لتضمن صيانة القانون والنظام بين القوات والأشخاص.

الفصل السادس :

1 . سوف يعين الاتحاد من وقت إلى آخر شخصين لا أكثر للعمل كأعضاء في مجلس الدفاع الذي سيؤسس من قبل المملكة المتحدة لتقديم النصح إلى الحاكم العام في الأمور المتعلقة بالدفاع عن محمية عدن.

2 . سوف يستشير الاتحاد مجلس الدفاع في الأمور المتعلقة بالدفاع والأمن الداخلي للاتحاد، ويشمل ذلك الإدارة والتدريب وعمليات قوات الاتحاد وعلى الاتحاد أن يطلع مجلس الدفاع بكل هذه الأمور.

الفصل السابع :

في هذا الملحق فإن عبارة "الحاكم" إنما تعني الشخص الذي يشغل منصب الحاكم والقائد العام لمحمية عدن أو لمن ينوب عنه.

وعلى ضوء هذه المعاهدة يعتبر الاتحاد صورة شكلية وأوهاما خيالية صورها الاستعمار تنفيذا لمخططاته الجديدة، ووسيلة لتنفيذ وتثبيت سيطرته في المنطقة داخليا وخارجيا، والقضاء على المد الثوري الذي تشهده المنطقة، وضرب الحركات التحررية التي تشهدها المنطقة العربية.

فالاستعمار بموجب هذه المعاهدة اتخذ لنفسه الحق المطلق في استخدام أراضي الاتحاد بحرا وجوا وبرا لصالح القوى الاستعمارية الغربية واحتلال أي منطقة في أي وقت يشاء، واستخدامها في أي وقت يريد. وعلى الاتحاد أن يسخر كل إمكانياته ويخضع للقوانين التي تصدرها السلطات الاستعمارية في عدن، وتقديم كافة المساعدات لهذه القوات حتى ولو كانت ضد الدول العربية، وأصبح مجلس الاتحاد عبارة عن آلة مسخرة بيد الاستعمار يحركه متى شاء وكيف شاء، وكقوة جديدة لتهديد حكومة الإمام في شمال الوطن والضغط عليها لإيجاد مزيد من التقارب بينها وبين بريطانيا. وقد جعل في كل وزارة مستشار بريطاني ويعتبر المنفذ والمدبر وله السلطة الكاملة قبل الوزير.

وكذا جعلت دورية رئاسة مجلس الاتحاد بين السلاطين والمستوزرين مع العلم أن المستشار البريطاني والمعتمد البريطاني هم المنفذون والمسيرون لما يسمى مجلس الاتحاد.

وقد عارض الرأي العام في المنطقة هذا الاتحاد، ووصفوه أنه مشروع استعماري فرض بالقوة، وقامت المظاهرات والاحتجاجات تندد بالاستعمار وتطالب بالاستقلال وجلاء القواعد العسكرية وإعطاء شعب الجنوب حق تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة لها كيانها، واستقلالها ودستورها.

وفي عام 1961م استغل وزير المستعمرات البريطاني وجوده بعدن فأثار دمج (عدن) في الاتحاد الفيدرالي، وقام بمشاورات مع وزراء عدن، والمجلس التشريعي، ووزراء الاتحاد مستهدفة وحدة حكومة عدن مع حكومة الاتحاد في دولة واحدة تسمى (اتحاد الجنوب العربي) واقترح أن يقوم وفد من وزراء عدن ووزراء الاتحاد والمندوب السامي بزيارة لندن لاستئناف المفاوضات حول مستقبل المنطقة، فقام وفد برئاسة المندوب السامي البريطاني، والوزراء المعنيين من حكومة عدن والاتحاد بزيارة لندن، وبدأت المحادثات وأقرت بعض النقاط المطروحة للمشروع الاستعماري الجديد، وتركت تفاصيل البت لبعض المواد في اجتماعات أخرى تعقد في عدن برئاسة الحاكم البريطاني.

وعاد الوفد إلى عدن واستؤنفت المحادثات من جديد وتكونت لجان لدراسة النواحي المالية والسياسية والقانونية والدستورية اشترك فيها ممثلون من وزارة المستعمرات البريطانية، وبدأت المفاوضات في دمج حكومة عدن في الاتحاد، وقيام لجنة وزارية من حكومة عدن، وحكومة الاتحاد لدراسة الأسس التي سيقوم عليها الاتحاد، بالرغم من معارضة بعض الوزراء في حكومة عدن لهذا المشروع والإصرار على بقاء حكومة عدن مستقلة تتبع التاج البريطاني باعتبار أن حكومة عدن لها جهازها الإداري الحديث، ومجلس تشريعي، وحكومة مركزية ذات صلاحيات واسعة. وبعد سلسلة من المباحثات اتفق بعض الوزراء على دمج عدن مع حكومة الاتحاد في اتحاد جديد يسمى (اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية) كما عارضه آخرون بوحي من السلطات الاستعمارية والتي تطالب بتعدين عدن، وقد اشترطت شروطا أساسية أن يكون لعدن حق الانفصال من الاتحاد متى شاءت، وقد وافقت السلطات البريطانية على هذا المشروع وأعلن دستور الاتحاد الذي جرد حكام الولايات من كثير من صلاحيتهم وأفقدتهم سلطاتهم بقدر ما قلل من صلاحية وزراء حكومة عدن وزاد من صلاحية المندوب السامي والمعتمد البريطاني.

وقد عارض هذا الدستور كثير من الأحزاب والمنظمات، واستاء حكام الولايات من مشروع الدستور واعتبروه مجحفا في حق حكومة الاتحاد.

وفي 24 سبتمبر عام 1962م تقرر اجتماع المجلس التشريعي العدني للتصويت على دمج عدن في حكومة الاتحاد وسط المظاهرات الصاخبة خارج المجلس، تستهدف منع المجلس من دخول قاعة الاجتماعات لولا قوة القوات المسلحة البريطانية، وضعت حزاما أمنيا حول المجلس الذي اقر أخيرا مشروع الدمج بأغلبية بسيطة، وقد عارضه كثير من الوزراء والأحزاب السياسية العدنية كالجمعية العدنية، ورابطة أبناء الجنوب التي هاجمت الاتحاد الذي يرأسه السيد حسن علي بيومي الذي اقر بصلابة في المجلس التشريعي دمج عدن في الاتحاد باعتباره رئيس الحكومة بعدن، وأصبحت عدن في غليان واضطرابات.

وفي 26 سبتمبر عام 1962م فوجئ العالم بقيام الثورة اليمنية في صنعاء وإعلان الحكم الجمهوري فيها فكانت ثورة قاصمة وضربة قوية في نحر بريطانيا وعملائها في المنطقة، أقلقت الأوساط الاستعمارية والرجعية العميلة، وكان هذا اليوم نقطة تحول في المنطقة بل في الجزيرة العربية بكاملها.

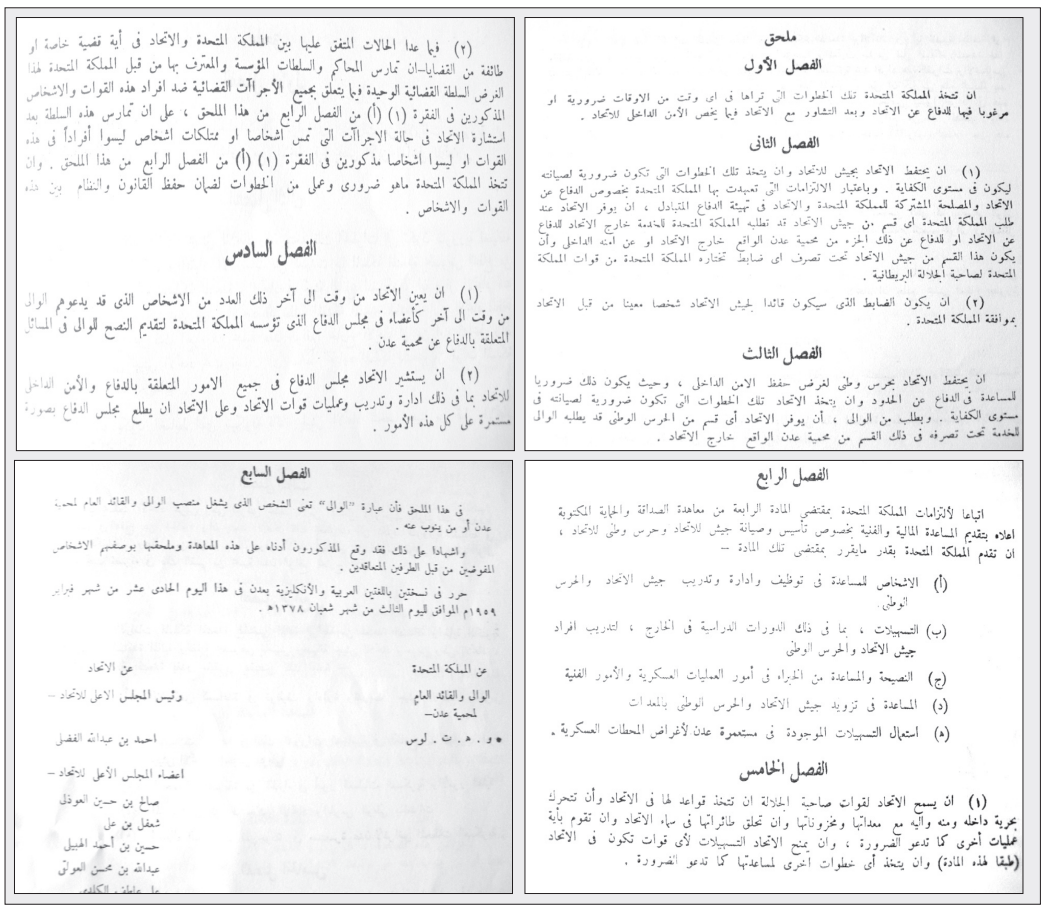

ملحق

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع